# الأمن الإنساني و الطفل في البيئة الحضرية ..إشكالية بحث في الوجود الإجتماعي الطفولي..
# مقاربة بحثية تحليلية للمدينة الجديدة علي منجلي قسنطينة...

**د/قنيفة نورة ، جامعة أم البواقي**

**ملخص الدراسة:**

أفرزت السياسات السكانية الجزائرية- و كنتيجة منطقية لسوء التخطيط و سوء فهم إحتياجات الواقع الإجتماعي – شكلا حضريا خاصا و مميزا في ما يسمى بالمدن الجديدة " أو بالأحرى " **الشتات العمراني الحضري**" و الذي أنتج بدوره العديد من الظواهر الإجتماعية المتعددة الأبعاد ذات التأثير السلبي على الفرد الجزائري و بشكل خاص على الطفل الذي يطرح معادلة الأمن الإنساني / الوجود الإجتماعي بشكل خاص في المدن الجديدة لا سيما ما ارتبط بحقوقه الأساسية التي كثيرا ما تُفتقد كنتيجة حتمية لعدم مراعاة هذه المرحلة السنية الهامة – مرحلة الطفولة- و احتياجاتها المتعددة بدءا بالمساحات الخضراء و وصولا إلى ظاهرة إختطاف الأطفال التي طرحت بدورها إشكالية الحق الطفولي في الحياة ...

سنحاول من خلال مقاربة بحثية تقديم تحليل معمّق لواقع مدينة جديدة عكست معادلة الأمن الإنساني الطفولي الغائب أو –المستبعد- من خلال المعطى الواقعي المعيش..

**الكلمات المفتاحية:** الأمن الإنساني، ،المدينة الجديدة ، الطفل

**Abstract**

Produced Algerian population policy - and a logical consequence of poor planning and a misunderstanding of the needs of social reality - a special form of urban and distinctive cities in the so-called new "or rather" diaspora urbanization ", Which in turn resulted in many social phenomena of the multi-dimensional negative impact on the individual Algerian and in particular on the child who raises security equation humanitarian / social presence, particularly in the new cities Especially those linked to fundamental rights, which often lack the inevitable result of the non-observance of this important age group - childhood - and its multi-starting green spaces through to the phenomenon of child abduction, which in turn raised the problem of the right to life of childish ... We will try through a field study to provide an analytical approach to the reality of a new city reversed the equation of human security childish absent or - unlikely - given by the real Living ..

**Key words :** human security, new cities,children,

**مقدمة:**

يبدو مظهر المدينة الجديدة "**علي منجلي**" بقسنطينة بعيدا كل البعد عن المعنى الإنساني للمفهوم في حد ذاته ، فقد بات مؤكدا فشل سياسية الإسكان في هذا الفضاء الإجتماعي بقسنطينة في توفير بيئة إجتماعية ملائمة للطفل أمام الشتات العمراني المتزايد الذي دعّم أزمة الإنتماء الهوياتي للفرد القسنطيني كنتيجة حتمية لمجموع الثقافات الفرعية المتباينة و اختلاف مناطق توافد السكان من جهة ، و من جهة أخرى العشوائية في الإسكان لدرجة إمكانية تشبيهها بسياسية "إعادة إنتاج" الأحياء المتخلّفة أو الشعبية لاسيما أمام إفرازاتها العنيفة المتعددة الأشكال و المظاهر ..

إن تحليل بعض السمات الإجتماعية التي ارتبطت بمدينة علي منجلي التي نعتبرها من أهم إفرازات سياسة الإسكان العنيفة و الفاشلة بهذه المدينة و التي عكست حالة **اللاّأمن الإنساني** ، إرتبطت بمجموع ظواهر أبرزها التهميش الحضري.. الإدمان على المخدرات .. التعدّي على الأشخاص و الممتلكات.. . إختطاف الأطفال...

فالمدينة هذه الظاهرة التي وجدت بعد أن فكّر الإنسان بالاستقرار و ترك حياة الترحال، استقطبت اهتمام الكثير من الباحثين و الفلاسفة مند القديم ، من أفلاطون في كتابه الجمهورية إلى ابن خلدون الذي ساهم إسهاما مؤثرا و واضحا في دراسة الحضر، وما ينشيء عن التمدن والتحضر، لتتوالى الدراسات الخاصة بالمدينة على يد العديد من الباحثين الاجتماعيين.

وقد شهد العصر الحديث تضخما حضريا كبيرا نتيجة للتدفقات السكانية الريفية، مما جعل المدينة تواجه ارتفاعا في معدلات نموها بسبب ما نتج عن ذلك من تحولات سريعة في جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و هو ما دفع بالمختصين و الباحثين إلى البحث عن إيجاد حلول لهذه الأزمة و تحقيق رغبة جميع الناس للحصول على الإيواء، الملجأ، الأمن، الاستقرار.. و نتيجة للتحول الذي حدث في النمو الحضري ظهرت أنماط سكنية متعددة فمنها الشعبية، و الأحياء الفوضوية المنتشرة هنا و هناك في الضواحي و الأطراف بدون أي تخطيط ..[1]

إن أزمة المدينة الجزائرية، هي في الواقع أزمة مجتمع متعددة المستويات.،إنها المجال الفيزيقي والحضاري الذي تقاطعت فيه كل الأزمات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية..، هي أيضا الإطار الذي تمثّلت فيه فشل المحاولات للنهوض بتنمية المدينة الجزائرية من منطلق الإستجابة المتواصلة للإحتياجات الإجتماعية.. ، إلاّ أننا وصلنا إلى مرحلة الأزمة الملاحظة سواء بالنسبة للخاص و العام..[2]

و لكن الأخطر حين نتحدث عن أزمة المدن الجديدة بالجزائر و التي ارتبطت بمسألة السكن لدرجة أن " **اللجنة الأممية للحق في السكن اللائق** " دعت الجزائر إلى مراجعة السياسة العمومية المتّصلة بإنجاز مشاريع السكن و توزيع السكنات، مؤكدة وجود " أزمة مزمنة في القطاع " مع وجوب إشراك ممثلي المواطنين في رسم معالم سياسة سكنية ناجعة تقوم على الشفافية في الإنجاز و التوزيع مع تنويع العروض، و وجوب تبني ديمقراطية حقيقية تقوم عليها السياسة السكنية خصوصا و أن الجزائر لها من الإمكانيات للخروج من الأزمة و تحسين الإطار المعيشي لسكانها..و افتقاد عدد كبير من الجزائريين إلى سكن لائق – حتى في المدن الجديدة- ، علاوة على الاكتظاظ...فالجزائر أرست سياسة أغفلت جانب احتياجات المواطنين المقيمين في سكنات غير لائقة ، في ظل غياب سياسة مضبوطة لمعالجة المشاكل المطروحة، مع التركيز على الكم دون النوع"..[3]

و لعل التساؤل الرئيسي الذي سنحاول الإجابة عليه هو:" **هل يمكن الحديث عن أزمة المدن الجديدة على غرار علي منجلي؟ و هل المدن الجديدة إمتداد منطقي لتجسيد إستمرارية سياسة التهميش و الاّإنسانية و ما تبعها من قهر و عدم احترام لحقوق الإنسان الجزائري؟ و هل نحن أمام لا أمن دائم لطفل المدن الجديدة؟**

**أولا : المفاهيم الأساسية للبحث:**

## 1-1- مفهوم المدينة:

يحظى موضوع دراسة المدينة بأهمية بالغة في مجال علم الإجتماع الحضري، لما تتضمنه هذه الأخيرة من ظواهر اجتماعية عديدة، رغم أنها ليست ظاهرة حضارية ، غير أن النمو الذي تعرفه المدن هو الشيء الحديث الذي يتطلب الدراسة و الإهتمام ..

هي أيضا ظاهرة اجتماعية على حد تعبير **حسين عبد الحميد أحمد رشوان** ارتبط وجودها بوجود المجتمع الإنساني، و اختلف نمطها باختلاف المراحل التاريخية و الاقتصادية التي قطعتها الإنسانية و كانت محل اهتمام الباحثين و الفلاسفة عبر العصور...لهذا فإن محاولة إعطاء تعريف للمدينة صعبة، فهي لا تخص مصطلح المدينة وحده لأن الكثير من الباحثين و خاصة علماء الإجتماع يدركون ماذا نعني بكلمة المدينة، و لكن أحدا لم يقدم تعريفا مرضيا لها، و هذا لأنها ظاهرة معقدة تولّدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة ، و من ثم اختلف العلماء في تعريفهم لها و ظهرت تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم ..[4]

هذا و تعتبر المدينة أعقد نمط عمراني شيّدته عقلية الإنسان، بما تحمله من خصائص و مميزات تحدّد هويتها التاريخية و تراثها الاجتماعي و الثقافي فتعرف بصفة عامة من الجانب العمراني و الهندسي فهي " مكان يعيش فيه الناس و يعملون و يمارسون هوايتهم الرياضية ، و يوجد بها المساكن و أماكن العمل و المحلات التجارية و المدارس و المسارح و كافة وسائل الاتصال الكبرى" في حين يرى **لويس وورث** بأن المدينة هي المكان الذي يحتوي على تجمعات هائلة من السكان كما تقام فيها مراكز محددة تعمل على إشعاع الأفكار و الممارسات التي تنمّي أسلوب و نمط الحياة الحضرية الحديثة داخل المدينة "و قد حدّد خصائصها كما يلي:

- ✓ بناء جغرافي، ديمغرافي، إيكولوجي و تكنولوجي .
- ✓ تنظيم اجتماعي أهم عناصره مجموعة النظم و العلاقات الاجتماعية القائمة .
- ✓ مجموعة من الاتجاهات و الأفكار و السلوك الجمعي..[5]

المدينة عند بعض الباحثين منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة بها حيث تشكّل بناءا متكاملا يخضع لقوانين طبيعية و اجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها كما أنها: منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة بها، حيث تشكّل بناءا متكاملا يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها..[6]

و هي في نهاية المطاف فضاء إجتماعي يحوي عنصرين أساسيين أولهما مادي مرتبط أساسا بالهياكل و التجهيزات المادية و الثاني إنساني إجتماعي يضم مجموعة سكان يمارسون أدوارا و وظائف اجتماعية ليتشكل في النهاية تجمّع حضري يضم مجموعة كبيرة من السكان غير متجانسين و يتميز هذا التجمع بالتخطيط البارز في توزيع المرافق والخدمات وبسهولة المواصلات وبالتخصص الوظيفي،و غيرها من خصائص الحياة في المدينة ..

## 1-2 مفهوم المدينة الجديدة :

لا يوجد اتفاق عام بين المخططين حول تعريف المدينة الجديدة، فيعرفها البعض بأنها" تلك السياسات التي تنتهجها كثيرا من الدول لحل مشاكلها العمرانية وبالذات بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى بها، كما أنها تنظم عملية التوسع حول المراكز الكبرى، وتمثل أيضا وسيلة من وسائل التنمية الإقليمية في المناطق المحيطة بها ..[7]

أما في الجزائر فيعرفها القانون رقم 02 ، 08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق ل8 مايو سنة 2002 بأنها: " كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، و هي تشكل مركز توازن اجتماعي و اقتصادي و بشري، بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز..[8]

## 1-3- المدينة الجديدة علي منجلي..:

تقع مدينة علي منجلي على محور الطريق الولائي رقم 101 بين مدينتي الخروب وعين اسمارة، تتربع على مساحة 1500 هكتار وتعرف بموقعها الممتاز لأنها نقطة التقاء اكبر شبكة طرق واتصالات شرق غرب حيث يحدها من الشمال الطريق السريع شرق غرب و من الشمال الشرقي مطار محمد بوضياف و من الشرق الطريق الوطني رقم 79 ومن الغرب سفوح الهضبة ذات الطابع الفلاحي وهذا ما يعطيها أهمية كبيرة للنمو و التحضر مستقبلا بالإضافة إلى توفر المدينة على أراضي صالحة للبناء والتعمير.. أما من الناحية القانونية فإن المدينة الجديدة علي منجلي جاءت حسب سياسة الجزائر في ميدان تأسيسها للمدن الجديدة في إطار الإستراتيجية للمخطط الوطني التهيئة.. و قد ظهرت فكرة إنشاء هذه المدينة في إطار

توجيهات المخطط العمراني الرئيسي والذي يشمل قسنطينة الكبرى ( قسنطينة، الخروب، عين اسمارة، ديدوش مراد و حامة بوزيان) ، وأهم ما جاء من توصيات في هذا المخطط نذكر ما يلي:

- ✓ نقل الفائض السكاني لمدينة قسنطينة إلى التجمعات الصغيرة المتواجدة في محيط قسنطينة (الخروب، عين اسمارة، ديدوش مراد)
- ✓ تخفيف عدد السكان لغاية 2000 لحل مشكل النزوح الريفي والزيادة الطبيعية
- ✓ إنشاء المدينة الجديدة بهضبة عين الباي والتي تعتبر أراضيها غير صالحة للزراعة وهي قريبة من كل من الخروب وعين اسمارة وتقع في الجنوب على بعد 13 كلم من مدينة قسنطينة.
- ✓ إنشاء مناطق سكنية حضرية جديدة في الجهة الغربية بوالصوف وفي الشمال الشرقي جبل الوحش، بكيرة، سركينة.

ومع الشروع في إنشاء هذه المدينة ظهرت مشاكل تنظيمية سببها غياب الإطار القانوني لإنشاء مثل هذه المدن وهذا قبل ظهور القانون رقم02 سنة 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها..فإنشاء المدن الجديدة يجب أن يستجيب لمعظم الإحتياجات الضرورية فيما يخص السكن المرافق و الخدمات و العمل لهذا يجب أن يمر نمو المدينة الجديدة بمراحل متتالية أو متتابعة لامتصاص بالتتابع النقص المسجل في السكن و يجب أن ترفق إلزاميا و بالتوازي بقطب نشاطات فعال لكي يستقر السكان بها و ينفصلون بذلك عن المدينة القديمة..هذا و يتواجد بها حاليا أكثر من 300000 نسمة و ما يقارب أو يفوق 54249 سكنا بأنواعه المختلفة ..(9)

## 1-4 مفهوم الأمن الإنساني:

سواء اختلفنا أو اتفقنا فالأمن زوال الخوف و حالة من الثبات في النظام العام و النظام الاجتماعي ..و بما أن الإنسان ذا طبيعية اجتماعية فيقتصر علينا تقرير معنى الاجتماع ، فالإنسان لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الآخرين إذ يستحيل عليه من الناحية النفسية أن ينفرد في استقلال وعزلة عن الآخرين ، لذلك فان الجماعة بوصفها وحدة اجتماعية لها قدر من الدوام والاستقرار بما يساعد على التنبؤ بالسلم الاجتماعي للجماعة .من هذا المنطلق يعرف الأمن الاجتماعي بأنها حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام، بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام ويحدد مواقع أعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقيع سلوكيات أعضاء التنظيم في حالات تفاعلية.وتأسيسا على هذا فان الحالة المقابلة أو حالة اللاّأمن الجمعي هي حالة عدم استقرار أو حالة اضطراب وظيفي و خلل إذا تعرض لها ذلك البناء التنظيمي المستقر نسبيا ، اختل ترتيب مواقع أعضاء الجماعة وتداخلت آليات وظائفهم وأدوارهم ثم تصدعت علاقاتهم الاجتماعية الأمر الذي أخل بتوازن النظام الاجتماعي و أرب آلياته فتأثر السلوك بذلك الارتباك وتحجم الشعور بالانتماء إلى الجماعة فظهرت مظاهر القلق والتوتر والاغتراب على المستوى السايكواجتماعي ، وكثرت ظواهر الانحراف السلوكي عن المعايير النمطية المعترف بشرعيتها ، و تفاقمت أزمات ومشكلات إجتماعية على المستوى التنظيم الاجتماعي الأمر الذي أفقد المجتمع فاعليته في إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية على أساس المكانة والدور، وإعادة توازن عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع..(10)

**ثانيا: أزمة الصخرة و تجربة المدينة الجديدة..مجرد تجربة..:**

لقد ظهرت فكرة إنشاء المدن الجديدة كسياسة للتنمية الحضرية في أوائل القرن العشرين ، معتمدة على كتابات" **أبيزار هوارد** "و التي تبلورت في إنشاء مدينتين حدائقيتين حول لندن في إنجليترا ..(11) فعلى المستوى العالمي تباينت الأهداف الكامنة وراء بناء المدن الجديدة ، منها من استهدف نشر التنمية الصناعية و تخفيف فجوات التباين في مستويات التنمية بين الأقاليم كما هو الحال في بريطانيا، ومنها لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى كما في فرنسا ومصر وأخرى لبناء عواصم جديدة

للدول مثل استراليا والبرازيل، وغيرها هدفت لإستغلال الموارد الطبيعية كما في المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية كمدينة" الجبيل"..

إن الغاية الأساسية من تخطيط المدن – مهما اختلفت نظريات التخطيط – هو تحسين الظروف البيئية والطبيعية في الموقع الذي بنيت عليه المدينة من جهة وكذلك تحسين الظروف العمرانية ، الخدمات ، المنافع و كذلك الأحوال الاجتماعية للسكان من جهة ثانية ، فالخبرة و التجربة توضح أن انعدام التخطيط يؤدي إلى استمرار المشاكل التي يعاني منها المجتمع، بل وأيضا تفاقمها، وإدراك هذه الحقيقة يعني إدراك أهمية وضرورة الاعتماد على التخطيط من أجل النهوض بالمجتمع وإخراجه من الفوضى و المشاكل التي تعرقل تطوره..(12)

و لعل أهم الشروط العلمية لنجاح مشروع المدينة الجديدة توفير ما يلي:

*أولا : **الجانب الاقتصادي** : فوضع مشروع المدينة يتطلب مراعاة بعض جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية ، كالقضاء على مشكل البطالة ، و تهيئة المناطق العمرانية و توفير المرافق الضرورية للحياة لأن المدينة قبل كل شيء مشروع اقتصادي أين يكون رئيس بلديتها بمثابة رئيس مؤسسة يعمل على تنشيط مختلف الفاعلين بها و تشجيع الشركات على المساهمة في تنميتها .. كما لا يقف عمل مكاتب الدراسات و المهنيين المختصين و المعماريين و المستشارين عند حدود وضع المشاريع و تنفيذها ، بل يصل حد مراقبتها تحت وصاية البلدية . بالإضافة إلى كل هذا يضاف المجتمع المدني المتمثل في الغرف التجارية و الجمعيات.

*ثانيا : **الجانب الايكولوجي** : فقبل وضع مشروع مدينة يجب تحديد صفة المدينة التي نريدها، فهل نهدف إلى خلق مدينة صناعية أو مدينة ثقافية أو مدينة سياحية أو مدينة للنوم كالمدينة الجديدة – علي منجلي –التي نحن بصدد دراستها . و على هذا الأساس يمكن برمجة تواجد المنشآت الصناعية وسط الفضاءات العمرانية و دراسة إمكانيات توفير حماية كاملة للمواطن من مخلفاتها في حالة اختيارنا لنمط المدينة الصناعية..أما إذا خلقنا مدينة سياحية فسيختلف الأمر، حيث سيتطلب علينا خلق فضاءات خضراء و أخرى مخصصة للراحة و السكن و الترفيه..أما إذا أردناها مدينة تكنولوجية فسيتغير الأمر فإن الأمر سيدور حول إنشاء مؤسسات علمية.

*ثالثا : **الجانب الاجتماعي و الفني**:فمشروع المدينة هو مشروع لإقليم فيزيقي، واقعي، اجتماعي، و هو تمثيل رمزي وإسقاط عقلي للمستقبل عبر التمثيل الخيالي و يقوم المهندسون و المعماريون بخلق مشاريع يبرزون فيها حلم جماعي أو قيمة فنية اجتماعية محافظين فيها على قيم و معايير المجتمع و ذلك بغية تحقيق وظائف المدينة.و من خلال ما تم ذكره فيجب أن يتضمن مشروع خلق مدينة جديدة أهداف خاصة، حتى لو كان المجال الفيزيقي ضيق، كما يجب أن يكون معبرا عن المدينة كنسق اجتماعي، و يعبر عن الواقع الاجتماعي و الأبعاد الثقافية و السلوكات الفردية و الجماعية، إضافة إلى التمثيلات الاجتماعية ..

*رابعا :**جانب الديمقراطية و المشاركة:**لضمان نجاح أي مشروع يجب أن تتوفر كل المعلومات الخاصة بتنفيذه، و خاصة مشروع المدينة الذي يجب أن تتوفر فيها :*سهولة نقل المعلومات إلى الجمهور المستهدف

*فتح باب الاستشارة لأكبر عدد ممكن من الجمهور .

إن مشروع المدينة و التنمية يجب أن يتضمن علاقة تبادل بين السلطة و المواطن .لكن ما شاهدناه في فترة الثمانينات و التسعينات تأخر إنجاز المشاريع مع غياب العدالة في التوزيع. **ففي تقرير لوساطة الجمهورية في**

**مارس 1996 فإن الكثيـــر من الانشغالات التي يـــحملها المواطن فيـــما يـــخص الإسكان بيـــنت ضعف هذه المشاريـــع و عجزها عن تحقيـــق القفزة النوعيـــة** و تتمثل هذه الانشغالات في:

- ✓ غيـــاب عدالة توزيـــع العوائد الماليـــة من المدن و القرى و هذا ما زاد من ظاهرة النزوح الريـــفي بحثا عن المسكن و العمل.
- ✓ عدم الاهتمام ببناء مرافق عموميـــة و إيـــصال شبكات توزيـــع الميـــاه، و نقص المساحات الخضراء داخل التجمعات السكانيـــة الجديـــدة و القديـــمة خلق منها مدنا دون روح.
- ✓ التوزيـــع الغيـــر عادل للشقق و اكتظاظ هذه الأخيـــرة بالسكان ساهم في قسط كبيـــر في بروز آفات اجتماعيـــة.
- ✓ عدم وضع أهداف بعيـــدة المدى للمديـــنة المشروع الأمر الذي خلق عوائق و مشاكل بعد سنوات من تشييـــدها لم تكن في الحسبان...[13]

تبنت الحكومة الجزائرية إستراتيجية المدن الجديدة لمواجهة التحضر السريع في الجزائر خاصة عبر الشريط الساحلي و التل أين وصل التشبع الحضري أقصاه في المدن الكبرى و المتوسطة الحجم و ما نتج عنه من إنعكاسات خطيرة على الوسط الطبيعي و بالأخص تراجع مساحة الأراضي الفلاحية بسبب التوسع العمراني سواء كان ذلك التوسع العمراني منظما في إطار المخططات العمرانية أو عشوائيا على شكل أحياء قصديرية تنقصها التجهيزات و الهياكل الأساسية الضرورية للحياة الحضرية.

و قد صادقت الحكومة الجزائرية على عدة مشاريع – مدن جديدة منذ عام 1995 ، مثل المدن الجديدة التي أنشئت بالقرب من العاصمة و المتمثلة في :المحلمة، و الناصرية، و العفرون –و مشاريع مماثلة بمدينة وهران و قسنطينة كمشروع المدينة الجديدة – علي منجلي –و مدن مماثلة في الهضاب العليا كمشروع مدينة بوغزول ، فمعظم هذه المشاريع الغرض منها هو تحقيق التوازن في الشبكة الحضرية و تخفيف أزمة السكن و القضاء على الأحياء القصديرية ، زيادة على كل ذلك بعث التنمية الاقتصادية في الهضاب العليا و الجنوب من أجل استقطاب الفائض السكاني الموجود في شمال الجزائر.

–هذا و قد وضعت شروط إنشاء مدينة جديدة وفق ما يلي:

- ✓ إن المدن الجديدة هي كل تجمع بشري ذي طابع إجتماعي حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة و هي تشكل مركز توازن إجتماعي و إقتصادي و بشري بما يوفر من إمكانيات التشغيل و الإسكان و التجهيز.
- ✓ يندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية التي تهدف إليها أدوات التهيئة الإقليمية وفق التشريع المعمول به.
- ✓ يحدد موقع المدن الجديدة في الهضاب العليا و الجنوب بهدف إعادة التوازن في توزيع السكان على كل المجال الوطني و يستثنى من ذلك المدن الكبرى ، وهران ، الجزائر العاصمة ، قسنطينة من أجل تخفيف الضغط عنها. .[14]

غير أن هذه السياسة – إنشاء المدن الجديدة – تحتاج إلى دراسات و أبحاث معقمة و جدية لإيجاد أحسن البدائل و الحلول لإشكالية التحضر، هذا من جهة ، أمّا من جهة أخرى فإن مثل هذه المشاريع تحتاج إلى ميزانية كبيرة و أراضي شاسعة من أجل أن تحقق أهدافها ، لهذا يستوجب الإستفادة من تجارب البلدان المتقدمة في هذا المجال و تخصيص أكبر قدر ممكن من الإمكانيات المادية و إستخدام أفضل الطرق العلمية و الأساليب الإجتماعية منها و العمرانية ..

تعاني مدينة قسنطينة كغيرها من المدن الجزائرية من المشاكل عديدة أهمها مشكل السكن و الذي أصبح يشكل أزمة حادة مما يعرقل عملية التنمية بالمدينة فقد وصل تشبع المجال بها إلى أقصى درجة نظرا للكثافة السكانية العالية التي تعاني منها المدينة و ترجع أسباب هذه الكثافة إلى الهجرة الريفية نظرا للموقع المتميز و الذي تتميز به مدينة قسنطينة عن مدن الشرق الأخرى إضافة إلى الزيادة الطبيعية خاصة بعد الاستقلال.

بالإضافة إلى شكل و موضع قسنطينة و الذي أثر في عملية التوسع فموضع قسنطينة يتميز بالتقطع و عدم الاستمرار بين أجزاءه مما جعل عملية التوسع أمر مستحيل وصعب، وأصبحت بذلك الأراضي الصالحة للتعمير قليلة، و معظمها عبارة عن منحدرات و تلال و أودية ،فكل هذه العراقيل الطبوغرافية أدت إلى توسع المدينة على حساب الأرضي الزراعية الخصبة ..زد على ذلك مشكل أخر و هو مشكل قلة المياه الصالحة للشرب و توفيرها و توزيعها على كل أنحاء المدينة، خصوصا في الأحياء القديمة و التي تعاني من القدم و التدهور و كسور في شبكات المياه، مما أدى إلى ضياع كميات كبيرة من المياه دون الاستفادة منها و رغم محاولات الدولة للقضاء على هذا الشكل خصوصا في السنوات الأخيرة و استعانتها بخبرات أجنبية ،إلا إن مشكل المياه بقي مستمر خصوصا في وسط المدينة ..

زيادة على المشاكل السابقة الذكر– تعاني مدينة قسنطينة أيضا من مشكل حركة المرور حيث إن معظم طرقاتها ضيقة و عبارة عن منحدرات و منعرجات و ذلك بسبب موقعها هذا ما أدى إلى صعوبة في تنظيم و ضبط حركة المرور، إضافة إلى عدم وجود مساحات مخصصة لتوقيف السيارات، فنجدها دائما على الأرصفة و أمام المنازل و المحلات، مما يعرقل حركة المرور و يساهم في ضيق خانق..

لقد ظهرت المدينة الجديدة – علي منجلي – كخيار استراتيجي لحل إشكالية النمو التي تعاني منها المدينة الأم قسنطينة ، و قد تضافرت في إحداثها كل العوامل المجالية الإجتماعية و الإقتصادية ، و شرع في إنجاز المدينة ابتداء بالمساكن الإجتماعية بالوحدة الجوارية رقم 06 من أجل القضاء على الأزمة السكنية التي تعاني منها الصخرة و بالتالي أنجزت كحل سريع لمشكل السكن بنمط جماعي و بتكنولوجيا مستوردة، دون التطرق إلى إنجاز التجهيزات المرافقة له، مما تسبب في التبعية المطلقة للمدينة الأم قسنطينة مع الإشارة إلى عدم الانطلاق في إنجاز السكن الترقوي إلا مؤخرا، منطقة النشاطات المتعددة، و المركز الحضري ، مما كبح فرص الاستثمار و أثر على نمط البناء..

**ثالثا : المدينة الجديدة أو الشتات عمراني و مسألة العنف الحضري المضاعف ..:**

يجمع علماء الاجتماع على أن الكائن البشري إجتماعي بطبعه ، يتفاعل مع الآخرين ، يؤثر فيهم و يتأثر بهم، فهو في نزوع دائم للاتصال بالجماعة بطبيعة تكوينه وذلك بغرض إشباع حاجاته الفطرية الطبيعية التي جُبِل عليها،الأمر الذي ولّد ظهور أنظمة مختلفة ، و بأطر متنوعة ، بدءا بالنظام الأسري و الإجتماعي فالإقتصادي و وصولا إلى السياسي..هذه النظم بدورها ستحدد أدوار الفرد في المجتمع و مكانته ، و هنا بالذات قد تطفو مشاكل سلوكية على سطح القيم الاجتماعية التي تنظّم هذه الأدوار، فيحصل ما يسمى بعدم التوافق الاجتماعي عندما يصيب هذه القيم نوع من أنواع الإضطراب وفي درجات متفاوتة ، و تسمى الحالات الشديدة منها بالإنحراف الإجتماعي، حيث يسلك الفرد سلوكيات خارجة عن الأطر التي حددتها القوانين السائدة في العرف والأخلاق والدين خروجاً غير طبيعي لعل أبرزها العنف...فالعنف من الظواهر التي رافقت الإنسان منذ وجوده على هذه الأرض وتشكيل النواة الأولى للمجتمع البشري،فكانت هذه الظاهرة تحدٍّ دائم لوجوده واستمرارية بناء حياته الإجتماعية آخذةً نصيبها من التطور الاجتماعي الإنساني بشكل عام.

تنطوي هذه الظاهرة على مشكلة تتعدد أبعادها، و يتداخل فيها العامل النفسي،الإجتماعي،الإقتصادي،و السياسي،كما تضم سلسلة من الأفعال التي تتراوح مابين الضرر المادي الجسدي و المعنوي النفسي.ومع أنها قديمة قدم البشرية،إلاّ أن ظهورها بالمستوى والشدة التي نشهدها اليوم إنما يأتي نتيجة لسياقات وظروف اجتماعية معينة،أومن أزمات وما يتبعها من تغيّرات عميقة تترك آثارها

في بنية المجتمعات ومنظومتها القيمية والمعيارية،مما يمثل بيئة مناسبة لتناميها بكل مستوياتها،وفي المجالات كافة التي يتفاعل في إطارها الأفراد،بدءا بالأسرة وانتهاءا بالمجتمع،بوصفه بنية كلية تعتريها مجموعة من الإختلالات.لتصبح في حالات كثيرة،وفي مواقف اجتماعية مختلفة السلوك الوحيد الذي يلجأ إليه الأفراد والجماعات لفض المشكلات البسيطة والمعقدة،إلى الحد الذي غدا يهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة أين تصبح القوة أو التلويح بها هي اللغة الإجتماعية السائدة...

هذا و يبرز العنف نتيجة لمجموعة من العوامل التي تضغط على الفرد،و تعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه بصورة ذاتية،كما تجعله عاجزاً عن تقبل الضوابط و الأحكام في مجتمع متأزم.ومن نتائج هذا الوضع أن أصبح الفرد غير قادر على ضبط ذاته،و ميله إلى التمرد والتهكم.

إن ظواهر من هذا النوع تقع من جانب الأفراد،أو تمارسها المؤسسة الاجتماعية خلال محاولاتها لإخضاع أعضائها

عندما تفشل طرائق الإقناع الأخرى،وهي مؤشر على وجود تناقضات كامنة في بناء المجتمع،تضغط على الفرد وتؤدي إلى أن ينحرف الفعل الاجتماعي عن المنظومة المعيارية التي تحكم مساره،فيتخذ شكل انحرافات تهدد النظام الاجتماعي،وتؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة،أو إلى ظهور أنماط إجرامية لم يشهدها المجتمع قبلاً،أو قد تساهم في ارتفاع حوادث العنف التي ترتكب للتفريج عن التوترات المختزنة لشرائح اجتماعية مختلفة...

اعتبر بعض علماء الإجتماع بأن تنظيم الحياة الحضارية يختلف عن النموذج الريفي، حيث أن الأشكال التنظيمية للمدينة تختلف في أساليبها عن الريف ،الأمر الذي سبّب لأفرادها إضطرابات عصبية جد مؤثرة، بالإضافة إلى الإنحراف و الاضطراب الناجم عن تعقيد أنماط التنظيم فيها..[15]

هذا و يعتبر سلوك الإقامة ضمن السلوك العام الذي يميّز الحياة الاجتماعية، وتنظمه كبقية السلوكات له معايير اجتماعية ثقافية من النظام الاجتماعي، الذي يغرس جذوره في أعماق المجتمع وتقاليد إنجاز الأفراد و العائلات لمساكنها و استعمالها للمحيط السكني..[16]

كما أنّ السكن يعتبر من أهمّ الحاجات الأساسية للإنسان، وعنصرا هاماً يحدد نوع الحياة، فهو يقدم المأوى، ويوفّر مختلف الإمكانيات والتسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية الراحة و الطمأنينة و الأمان، وهو كذلك يؤثّر على صحة الفرد، و بالتالي على إنتاجه وعلى حالته النفسية..

إن ظروف السكن السيئة قد تكون مصدرا لكثير من الاضطرابات الجسدية و النفسية و حتى الاجتماعية، خاصة في مجتمع كالمجتمع الجزائري الذي عرف تحوّلاً معماريّاً، حيث انتقل من نمط معماري انطوائي إلى نمط متفتح على الخارج..

أكدت بعض الدراسات أن السكن ليس عنصرا ماديا فقط إنما هو أيضا عنصر إجتماعي، و هو مصدر جميع التفاعلات التي تحدث بين الفرد و المحيط الذي يعيش فيه..،هذا من جهة و من جهة أخرى فإن للسكن دور في استثارة السلوك الإنساني يعبر من خلاله عن إنتمائه و هويته..

لعل هذا الطرح العلمي السوسيولوجي عكس واقع العنف في المدينة الجديدة علي منجلي حتى و إن كانت أشبه **بالشتات العمراني** منه بالمدينة ذلك لأن البعد الهندسي المعماري في إنجاز هذه المدينة كان تقنيا محضا و لم يعط الأهمية و العناية الكافيتين للأنساق الأجتماعية و التفاعلات و رموز الفضاءات التقليدية لدرجة أن البعض يتحدث عن غياب سوسيولوجيا هندسية كانت الأقدر على فهم طبيعة المجتمع القسنطيني و تفاعلات فئاته خصوصا في بعدها الهوياتي...

...فقد مرت سنوات على بداية توافد السكان الأوائل على المدينة الجديدة علي منجلي..و قد كانت المدينة مشروعا لقسنطينة الجديدة،كما حملت رهانات متعددة عن المستقبل الحضري و سياسات التعايش بين السكان من آفاق إجتماعية شتى..التعايش بين سكان الأكواخ القصديرية المرحلين من أحياء نيويورك و محاجر "**قانص**" و" **دومينيك** "و "**لانتيني**" بحي الأمير عبد القادر

"**الفوبور**" و من أحياء **السويقة** و **السيدة** و **سيدي بوعنابة** في قلب المدينة القديمة كان رهانا سوسيولوجيا و إجتماعيا في عز تداعيات أزمة لم تعرفها الجزائر من قبل و في ظل ميراث من العنف و التحولات الإجتماعية و الإقتصادية ..

و لعل رهان البعض على تذويب العنف و السلوكات المشينة لدى فئات من قاطني الأكواخ القصديرية بجعلهم قسرا جيرانا لسكان من منابع إجتماعية مختلفة كان فاشلا.. فلم يكن معظمهم يعلم أن النتيجة بعد سنوات ستكون مخيفة بتحول سكان المناطق المسالمة إلى عنيفين و بانتقال عدوى السلوكات غير المقبولة إجتماعيا من فئة لأخرى ربما بقانون العدد و الكثرة.. أو من خلال فشل سياسات التربية الإجتماعية في الأوساط المفتوحة.. و تحولت الغالبية العظمى من الوحدات الجوارية الثلاثة عشر الآهلة بالسكان على مدار السنوات العشر الأولى من القرن الحادي و العشرين إلى أحياء شبيهة بتلك الموجودة في مدن الصفيح الأمريكو لاتينية بالإضافة إلى الإنتشار الرهيب لتجارة المخدرات و المهلوسات و شيوع مظاهر الوجود الإجتماعي الهش..وهي الصورة التي تنطبع لدى الناس عند زيارتهم للمدينة الجديدة علي منجلي..

كما أنها لا تزال ورشات مفتوحة للبناء في كل الإتجاهات،حيث بلغ عدد سكانها 200ألف نسمة و هي تنتظر المزيد بينما تعجز عن توفير أبسط ظروف و شروط الحياة الحضرية للوافدين الجدد إليها من أوائل المعمرين و المغامرين تحت وطأة القسوة الشنيعة لأزمة السكن ...

حقيقة مظاهر العنف و اللاّأمن فيها لم تعد بالحدة التي كانت عليها في السنوات الأولى من بداية إقامة السكان

المرحلين من الأحياء القصديرية، لكنها بعد 10 سنوات لم تستطع أن تكون المدينة التي تمثل مستقبل قسنطينة كما كانت تلوح في الأذهان ..المدينة غرقت في القمامة و غابت عنها التهيئة الحضرية و الإنارة العمومية و وسائل النقل ولا يتوفر فيها سوى سوق الرتاج و المعاهد الجامعية و المستشفى العسكري .وفرت المدينة الجديدة السكنات اللائقة لمئات الآلاف من الناس و أخرجتهم من أحزمة الفقر و الأكواخ القصديرية التي كانت تطوق قسنطينة القديمة، لكنها لا تزال دون التطلعات بعيدة عن المستوى المقبول من حيث الخدمات و المرافق و التنظيم الإداري و خاصة التناسق الإجتماعي..

هذا و لا تزال عمليات الترحيل و القضاء على السكن الهش دون ترتيب الشروط و الظروف المناسبة لعملية إنتقال عدد معتبر من العائلات من مواطنها الأصلية إلى أحياء سميت وحدات جوارية تغيب عنها الإنارة و الطرقات المهيأة و وسائل جمع القمامة و تدريجيا تغرق تلك الأحياء في مشاكل يفرزها التوافد الطارئ للسكان الذين يرمون القمامة المترلية و الفضلات الهامدة من مخلفات البناء وغالبا ما يقومون بتغييرات على المساكن والشقق التي منحت لهم ولكنهم يرمون ببقايا الردم وسط القمامة العمومية..[17]

لقد إستقبلت علي منجلي شرائح اجتماعية مختلفة نجم عنها صراعات عديدة لعدم قدرة الكثير من الفئات الإجتماعية المختلفة و اللّامتجانسة ثقافيا على التأقلم مع أجواء هذه المدينة في ظل التغيرات الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية التي صاحبت إنتقالهم إلى هذه السكنات الجديدة و ذلك لصعوبة اندماجهم في مدينة لا تتوفر على شروط المدينة الجديدة...ولعل ما توصلت إليه إحدى الدراسات حول العنف في المدينة الجديدة علي منجلي يؤكد ذلك " إذ تبين وجود حوادث داخل المدينة الجديدة تدور كلها حول اعتداءات على الغير، السرقة ، التعدي بالألفاظ غير اللائقة في الأماكن العمومية، الضرب، الإغتصاب، الشجار، الاختطاف، الاستيلاء على شقق الغير و محتوياتها أثناء الترحيل الجماعي.كما أن هناك اعتداءات تمارس على المحيط تتمثل في الكتابات الحائطية، سرقة محتويات و اتخاذها أوكارا لممارسة الرذيلة في المنازل التي لم يلتحق بها أصحابها و تعاطي المخدرات و الخمور بعد أن أصبحت هذه الأخيرة خرابا .بالإضافة إلى هذا نجد تشكيل عصابات حي، حوادث مرور، تغيير المنظر الخارجي للعمارة من خلال إجراء تعديلات على السكن، تسييج أماكن عمومية، رمي القمامات و تلويث المحيط، تشويه القيمة الجمالية للعمارات من خلال وضع أشرطة للغسيل و الهوائيات التي تغطي واجهاتها، ناهيك عن وضعية مداخل و سلالم العمارات المزرية و التي إن دلت على شيء فإنما تدل على غياب ثقافة العمارة لدى الفرد الجزائري ،. أما الكتابات

الحائطيـــة فحدث و لا حرج إذ أصبحت الجدران فسحة لكل الأفكار و المكبوتات .فالمديـــنة هي المكان الأنسب لتجمع و تلاقي و تجاذب الاتجاهات و الأفكار المختلفة بشكل أكثر شموليـــة و أكثر تعبيـــرا و ذلك لقدرتها على الاستيـــعاب ..[18]

دراسة ثانية حول العنف في مدينة علي منجلي توصلت إلى أن "العنف الجسدي و ما يـــخلفه من أضرار لا يـــكاد يـــقتصر على فئة دون أخرى بل يمس كل الفئات دون استثناء من نساء، أطفال، شيـــوخ و شباب كانوا ضحيـــة لسيـــاسة حلت مشكلة السكن لديهم، لكنها خلقت مشاكل أخرى أشد و أخطر مست الشباب الذيـــن راحوا يـــمارسون العنف نتيـــجة للفراغ الذي يـــعانوه فأصبحوا يـــنتقلون في أرجاء المديـــنة مثيـــريـــن المشاكل بالتعدي على الأفراد و تتشكل بذلك جماعات تحاول إثبات سلطتها الشعبويـــة، فأصبحوا يـــصنفون بعضهم البعض حسب مناطق نوافذهم، فهذا :انزلاق ، و ذاك قصديـــر و آخر اجتماعي، وداخل النوع السكني الواحد مثلا المرحليـــن من الأحيـــاء القصديـــريـــة يـــصنفون أنفسهم أيـــضا، فهذا مرحل من المفرغ العمومي، و آخر من باردو و ذاك من حي الأميـــر عبد القادر – فوبور– و أن انتشار العنف و الذي يـــرجع في غالبيـــته إلى انتشار ظاهرة البطالة التي يـــعاني منها الشباب الجزائري فمشكل القضاء على البطالة كان هدفا من أهداف إنجاز المديـــنة الجديـــدة –علي منجلي –..و في إطار استمرار هذه الأوضاع لم يـــجد السكان سوى أخذ الاحتيـــاطات الصارمة لتفادي أي شكل من أشكال العنف و ذلك من خلال تأميـــن المترل من كل النواحي ، عدم الاختلاط مع الجيـــران، التزام الصمت في حالة حدوث مشاكل...

بالإضافة إلى تواجد نوع آخر من العنف هو العنف الرمزي المجسد في الكتابات الجدارية و هو ذلك النوع من الخطاب الكتابي اللامشروع اجتماعيـــا و الذي يـــتخذ من الجدران مكانا للتعبيـــر مخلفا أضرارا معنويـــة على الأشخاص و المرافق و قد يـــكون هذا الخطاب الكتابي :ألفاظا و رسومات و خربشات باللغة العربيـــة أو الأجنبيـــة... فالمتجول في المديـــنة الجديـــدة –علي منجلي– يـــلاحظ كتابات على جدران العمارات تتضمن عبارات لا أخلاقيـــة ..بالإضافة إلى ما يـــسببه من فساد المرافق و إحراجا لمستعمليهم و ما يـــصاحبه من خجل جراء تلك الكتابات و الرسوم و النقش على الأبواب و الجدران.

أما طريـــقة الكتابة فتكون دوما بخفيـــة جاعلة من مكان الكتابة لوحة للحوار الحائطي بيـــن فاعليـــن متعارضيـــن يـــتم فيه طرح مواضيـــع حسب تصوراتهم مجسدة في كلمات و رسوم أو خربشات يـــتم طرح البديـــل بكلمة أو صورة بذيـــئة و عنيـــفة تنطوي على نزعة انفعال و غضب يـــتمحور في الغالب حول ما يـــعانيه الشباب من مشكل البطالة و ما يـــصاحبه من فراغ و تذمر..،فهذه الكتابات ليـــست مجرد جمل صماء بل عبارة عن شكل تعبيـــري حائطي يـــجد فيه أصحابها مجالا واسعا للتعبيـــر بعيـــدا عن أجهزة الضبط الاجتماعي مستعمليـــن مساحات في كل أرجاء المديـــنة و ذلك بصورة متفاوتة.. فالسلوك الكتابي قصدي يهدف إلى المساس بالحس العام للأشخاص، ..و عليه فالعنف الرمزي يـــزداد حدة عند شعور أفراد المجتمع باللامبالاة جراء هذه الكتابات الحائطيـــة لأنه لا يـــمس المرافق و الجدران بقدر ما يهدد البناء الإجتماعي ، و تؤثر سلبا على ديـــناميـــكيـــة الحيـــاة و تعطل العجلة التنمويـــة، و تتفجر معها مشاكل حضريـــة نتيـــجة تذمر الفرد و عدم قبوله بالوضع الحالي الفاقد للاستقرار و التحكم في المتغيـــرات التي تحدث...

هذا و يـــمس العنف بصفة خاصة الفئات الشابة المندرجة من الطبقات الفقيـــرة أو متوسطة الدخل و بحكم ثقافتها الفرعيـــة نجد معظم مرتكبي العنف هم من الوافديـــن من الأحيـــاء القصديـــريـــة أو الفوضويـــة، الإنزلاقات، و قد أظهرت الدراسة الميـــدانيـــة أن النساء هن الفئة الأكثر تعرضا للعنف من خلال اعتداءات السرقة التي يـــتعرضن لها و التي تسكون في الغالب باستعمال السلاح الأبيـــض ..حيـــث أن كثيـــرا من السرقات تحدث نتيـــجة الحاجة فالحرمان المادي

و العاطفي يسبب في حدوث حالات العنف إذ يولد حالات اجتماعية تتخذ من العنف سبيلا لتحقيق مطامح معنوية أو مادية، لا يمكن تحقيقها إلا بأساليب غير شرعية على حساب حقوق و مشاعر الآخرين..[19]

و لعل آخر أشكال العنف المرتكب جريمة قتل مروعة راح ضحيتها شاب في 28 سنة، على يد مجموعة من الشباب من الحي المجاور، بواسطة سيوف وسكاكين، أمام مرأى من الجميع في الوحدة الجوارية رقم 14 و التي لم تتوقف منذ الصائفة الماضية، جراء الشجارات القائمة بين المرحلين من سكان فج الريح و وادي الحد..."[20]

**رابعا: منجلي و حالة اللاّ أمن الإنساني:**

الأمن حاجة نفسية واجتماعية حيوية لا يستطيع الأفراد و لا الجماعات الاستغناء عنها لما لها من أثر عظيم في استقرار الأوضاع ، واطمئنان النفوس ، وتنشيط العقول ، وهو من الأساسيات التي إذا فقدها الإنسان اختل توازنه النفسي ، واضطربت شخصيته ، وفقد ثقته بنفسه وبالآخرين ، والتي إذا افتقدتها المجتمعات اجتاحتها الفوضى والفتن وصارت مسرحا للقلاقل والصراعات..و لأن أمن الإنسان جوهره الإنسان ذاته و حمايته ينصرف في مضمونه إلى تمكين الأفراد من احتواء أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم و هو الركيزة الأساسية للتنمية البشرية التي تسعى إلى توسيع قدرات الأفراد و الفرص المتاحة أمامهم فإن المسكن أبرز الوسائل و الضروريات لتحقيق الأمن الإنساني و في هذا الإطار نص التصريح العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 على حق الفرد في الحصول على مسكن .و وعيا منها بصعوبة تحقيق هذا المطلب نظرا للإشكالية التي تطرحها قضية الإسكان، فقد نظمت الأمم المتحدة عدة ملتقيات عبر العالم تناولت طرق و آليات انجاز البرامج السكنية عبر مختلف بلدان العالم، و خاصة في البلدان النامية، و ذلك بمساعدة و دعم المنظمات المالية الدولية. و مما جاء في التوصيات الموجهة لمجموعة البلدان الأفريقية و العربية على الخصوص ما يلي:

*ضرورة مراجعة القوانين و المعايير و التنظيمات من اجل القضاء على أسباب التهميش و تحسين حصول الأسر و العائلات و خاصة منها المرأة ربة العائلة، على العقار المخصص للإسكان.

*تدعيم دور السلطات اللامركزية المحلية فيما يتعلق بتوفير العقار بما في ذلك توفير المعلومات المتعلقة بالعقار و ضريبة العقار، و البرامج، و كل ما من شأنه أن يدعم الأمن العقاري.

*تعبئة الموارد المالية الدولية التي تسمح بتحقيق الأعباء الملقاة على الفئات الحضرية الفقيرة، تبعا للنتائج التي أفرزتها برامج التعديلات الهيكلية المفروضة على هذه البلدان..و تبرز أهمية السكن في:

**1-الأهمية الحيوية و البيولوجية للمسكن:**إذ يعتبر ضرورة حيوية بالنسبة للإفراد و الأسر، باعتباره يشبع حاجة مرتبطة بحياة الفرد و بقائه، كحاجته إلى الغذاء و إلى الملبس..أي ضرورة حيوية و بيولوجية لا يمكن للإنسان أن يتخلى عنها أو يعيش بدونها.

**2-الأهمية الاجتماعية و التربوية و الأمنية للسكن:** على اعتبار السكن هو ذلك المأوى الذي يحمي الأفراد و الأسر من قساوة العوامل الطبيعية كما يحميه من مخاطر و اعتداءات الإنسان، كالسطو و السرقة و غيرها من الممارسات التي يكون مصدرها الفئات المنحرفة و الجماعات المتطرفة، كما يعتبر السكن المكان الذي يمارس فيه الإنسان نشاطاته الخصوصية و يحس داخله بالراحة و الأمن و الاطمئنان..و للسكن أثر اجتماعي على الفرد بحيث يسمح للإنسان بممارسة نشاطاته الاجتماعية و الثقافية في المحيط الذي يسكنه و يعيش فيه، باعتباره حيوان اجتماعي بطبعه و لا يمكن العيش لوحده.

كما أن للسكن دوره و أثره التربوي، بحيث تمارس فيه الأسرة تنشئة أطفالها وفق طريقتها الخاصة التي تراها مفيدة كمستقبل أطفالها، لتسهيل عملية تكيفهم مع مجتمعهم و تحميهم من عوامل الانحراف التي يمكن أن يتعرضوا لها..[21]

هذا وحسب الدراسات و البحوث الامبريقية يؤثر مشكل الإسكان و نوعه على عدة نواحي من حياة الفرد الإجتماعية و الصحية و التربوية و السلوكية.. و في هذا المجال يقول **برايس** إن المكان الذي يسكن فيه الفرد يؤثر في تكوين شخصيته و في صحته النفسية و الجسدية و الإجتماعية، كما توصلت الدراسات إلى أن ظروف الإسكان المزرية تؤدي إلى ظهور الكسل و الخمول و الإدمان و نقص النشاط لدى الأفراد الذين يسكنون هذا النوع من الإسكان، بالإضافة إلى تأثيره على النواحي الصحية و الأخلاقية...[22]

فالوسط الاجتماعي إذا يلعب دورا في تحديد سلوك الأفراد، إذ وجود هؤلاء في مدينة لا تتوفر على أدنى شروط الحياة – مسكن غير لائق و لا يتناسب مع حجم العائلة – و لا يحقق تطلعات الأجيال الصاعدة، بالإضافة إلى انعدام وسائل الترفيه، التهميش، حيث أن العوامل الفردية لا تساهم وحدها في دفع الشخص إلى ممارسة العنف بل البيئة الطبيعية و الثقافية و الاجتماعية تلعب دورا هاما في تغيير سلوك الفرد .و هذا ما دفع بالكثير من الأشخاص إلى تغيير نمط السكن من الداخل و الخارج مما شوه المنظر العام للعمارة و أفقدها قيمتها الجمالية، فيسيطر بذلك العنف على كل شيء في المدينة مما دفع بالكثير من السكان إلى تغيير مقر الإقامة من خلال التبادل أو البيع و ذلك لغياب الإحساس بالانتماء الاجتماعي لهذه المدينة و التي أصبحت محتشد لكثير من الأشخاص ذوي الثقافات الفرعية المختلفة و التي لا يربطهم ببعضهم أي رابط سوى علاقة الجيرة التي انعدم الإحساس بها طالما أن السكان هجين من مناطق مختلفة – :انزلاق، فوضوي، اجتماعي، قصديري، تساهمي و بيع عن طريق الإيجار. –و تصبح العلاقة مجرد لقاءات عابرة في سلم العمارة أو داخل الحافلة أو الدكان أو في الشارع.فينعدم الشعور بالتكيف الاجتماعي و الأمان إذ يلجأ الكثير من السكان إلى الاحتياط و تأمين أنفسهم جراء تلك الاعتداءات التي تحدث داخل المدينة، فتختفي مشاعر المواطنة و الشعور بالغير ليحل محلها الشعور بالأنا... و عليه يمكن القول أن المدينة الجديدة رغم ذلك الصرح الهائل من العمارات التي شيدت بها و التي تستوعب كثافة سكانية عالية، و رغم تلك الانجازات الهائلة الموجودة بها الجامعة، مستشفى عسكري.. إلا أنها لا تتوفر على شروط نجاح المدينة و المتمثلة غالبا في مساحة الشقق و انتشار المساحات الخضراء و قاعات الترفيه من نوادي علمية و رياضية و دور سينما و مسرح .حيث يلجأ غالبية السكان إلى الجلوس على قارعات الطرق أو في المقاهي لقضاء وقت الفراغ، ناهيك عما تخلفه هذه الظاهرة من مشاكل تنعكس على الفرد و المجتمع معا..[23]

إن عملية إنتاج السكن ترتبط بالأساس بإيديولوجية الدولة ونهجها السياسي، فلقد تعرضت هذه العملية إلى تغير مستمر، نظرا للتغيرات والمستجدات التي يشهدها العالم، سواء كانت سياسة أو اقتصادية .

**خامسا : أطفال المدينة الجديدة...واقع عمراني يهدد الوجود الطفولي ..:**

إنّ أهم حقوق الطفل المتعارف عليها دوليا:

*حقه في العناية والتربية وتأمين الغذاء اللازم لنموّه وذلك بهدف إشباع حاجاته المادية والحياتية

*حقه في تأمين الأمان والدّفء العاطفي والحنان لإشباع حاجاته العاطفية– النفسية

* حقّه في أن يفهم وأن يعامل على أساس مميّزات مراحل نموه كي لا يظلم بتحميله أكثر مما يستطيع أو يبخس قدره إذا ما كانت قدراته تتجاوز ما يطلب منه القيام به وذلك لإشباع حاجاته الذهنية والعقلية

* حقه في المساعدة والتوجيه والتفهم أي حقه على وسطه بتأمين المساعدة التي تمكنه من التفتح ذهنيا وأخلاقيا واجتماعيا وعقليا ويرتبط ذلك بحقه في تلقي التربية والتعليم أقله في السنوات الإثنتي عشرة الأولى من حياته ليتمّ إشباع حاجاته في النمو واكتشاف العالم وتأكيد ذاته تدريجيّا بهدف الوصول للاستقلالية والنضج: الحلم المرتجى تحقيقه من نمو أي كائن بشري.

إنه من الضروري أن يشبع الوسط حاجات الطفل الحيوية و الأساسيّة كالحاجة إلى الحب والوداد، الحاجة إلى الأمان والحاجة إلى إثبات الذات..

**إن حاجته إلى الأمان والطمأنينة** تفرض على الوسط، على الأهل بشكل خاص توفير الإطار الحياتي الذي يشمل لا القواعد والمبادئ والأصول فحسب، بل خصوصا، وجوب تلقينها للطفل ومساعدته على عيشها من خلال دعمه جسديا وعقليا ونفسيّا وخلقيّا، وذلك عبر تأمين ملجأ يشعره بأنّه يقف على أرض صلبة راسخة لا على رمال متحركة وعبر تقديم أجوبة مقنعة ومطمئنة لوساوسه وتساؤلاته.

وفيما يختص **بحاجة الطفل إلى تأكيد ذاته** فهي ترتبط بشكل وثيق بحاجته إلى اكتشاف العالم المحيط به وامتلاكه، كما ترتبط أيضا بحاجته إلى الإحساس بقوّة تأثيره في الآخرين، بمقدار أهميته بالنسبة إليهم وبحاجات عديدة أخرى لا يستطيع هذا الطفل إشباعها إلاّ إذا تفهّمه الوسط وأوحى له بالثقة وساعده على النقاش والحوار ورقابة الذات وضبطها كي يتمكن من تجاوزها فيما بعد..( حقوق الطفل وواجباته ..[24]

**هل تحققت كل هذه المعطيات الإنسانية الطفولية في المدينة الجديدة علي منجلي....؟؟**

قدّرت الإحصائيات الوطنية عدد الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة ب 5 آلاف طفل جزائري في شوارع المدن الكبرى ، و كذلك ما يقارب 12000 طفل في خطر معنوي يقدمون سنويا للقضاء المختص بالأحداث و قدر عدد الأطفال المهجورين ب 5 آلاف طفل سنويا و نسبة الوفيات منهم تقدر ب 350 لكل ألف ولادة حية ، و هي نسبة عالية جدا و الكثير منهم يصبحون لاحقا ضحايا الإنحراف .

إن ما طرح سابقا يعكس واقعا مأساويا لأطفال علي منجلي ، فافتقادهم للأمن الإنساني و الخوف الدائم من العالم الخارجي لدرجة تحوله إلى فوبيا سيّما بعد حالات الإختطاف و القتل التي تعرض لها الطفلين السنة الفارطة و التي انعسكت على سلوكيات الأطفال و الآباء بشكل خاص ، ضف إلى ذلك العنف الجسدي و انعدام الفضاءات الخضراء و مشكل البيئة النظيفة ، و قلّة المؤسسات التعليمية و عدم كفاية الفاعلين التربويين و ثقافة العنف بأشكال و مظاهر مختلفة مهدّدة لحياة الأطفال كلها متغيرات أثرت على الطفل و على وضعه الإجتماعي و على حقه في حياة آمنة ما يجعلنا نؤكد على أن الشتات العمراني أو ما يعرف بالمدن الجديدة عكس فعليا فشل سياسة الإسكان في الجزائر و سياسة تهميش و إقصاء طفولي من أي مشروع سكني تنموي....

**الخاتمة:**

إذا كان سر الحياة الخطير يكمن في القدرة على الاستمرار، فإن سر الاستمرار الخطير يكمن بالدرجة الأولى في الطفل، لذا فإنه إذا ما أردنا أن ننظر إلى المستقبل وننظر له، فممن الأجدى أن نضع مخططات لمدينة تتيح للأطفال عبر مراحل نموهم إمكانية تحقيق أحلامهم، والحلم هنا ليس ضربا من الرومانسية بل قوة لصيرورتنا، ولصورتنا التي نريد أن نكونها في المستقبل...

ولد الطفل في مدينة تشكل مسرحا جاهزا، تعطيه مجالا للحركة تحددها أو تحد منها، تمنحه انتماء أو ترمي به إلى الهامش ليعاني من الإقصاء، تولد فيه حسا اجتماعيا و توفر له أمنا اجتماعيا أو ترمي به في بؤرة الاغتراب... هكذا تستطيع المدينة كمسرح حافل بالأحداث تشكيل ذاكرة الأفراد وصياغة وجدانهم، فتسيطر بالتالي على طريقة تفكيرهم، ومن هنا ينبثق سؤال عريض هو: كيف سيتسنى لتفكير الطفل أن يزدهر ولشخصيته أن تنمو داخل مدينة تنعدم فيها الفضاءات الأساسية لمرحلة الطفولة ؟

**قائمة المراجع المعتمدة:**


1-بن سعيد سعاد: علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي،مذكرة ماجستير في علم الإجتماع الحضري،قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة،2007

2- Toufik Guerroudj, guide des PDAU et POS, édition non publié, mars 1993

3- شراق محمد :الأمم المتحدة تطالب الحكومة بـ"الشفافية" في التوزيع وتقترح مرصدا وطنيا للإسكان ،الجزائر مريضة بأزمة سكن مزمنة رغم إمكانياتها الكبيرة على www.elkhabar.com/ar/politique/259616.html

4- حسين عبد الحميد أحمد رشوان :مشكلات المدينة ، دراسة في علم الإجتماع الحضري– المكتب العربي الحديث، الإسكندرية2002

5- إبراهيم توهامي،اسماعيل قيرة،عبد الحميد دليمي،التهميش و العنف الحضري،مخبر الإنسان و المدينة، جامعة منتوري، الجزائر،2004

6- السيد عبد العاطي سيد : علم الإجتماع الحضري– مدخل نظري– ج 1 ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2003،

7- داليا حسين الدردري:المدن الجديدة و إدارة التنمية العمرانية في مصر، كتاب الأهرام الاقتصاديالعدد 197 ،تصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام، 2004

8-الجريدة الرسمية:العدد 5 ،أول ربيع الأول عام 1423 ه الموافق ل 14 مايو سنة 2002 م

9- لمزاود صباح:دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة،دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري،غير منشورة،قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة :2008

10 - كامل جاسم المراياتي: مفهوم الأمن الإجتماعي في الفكر السوسيولوجي ، ندوة الأمن الإجتماعي، بيت الحكمة بغداد 1997،

11- داليا حسين الدرديري، مرجع سبق ذكره

12-لمزاود صباح ، نفس المرجع السابق ذكره

13- بن زروق جمال:المدينة و الاتصال و رهان التنمية الدائمة – فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية –منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ،2004

14-الجريدة الرسمية،نفس العدد السابق ذكره

15- قنيفة نورة :المرأة و العنف في المجتمع الجزائري،دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنفات بمصلحة الطب الشرعي بقسنطينة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتراء ، قسم علم الإجتماع جامعة قسنطينة،2010

16- بن مشيش بلقاسم :الإستعمال الاجتماعي للمحيط السكني بين الخبرة السابقة و الطموح نحو التمدن ،رسالة ماجستير في علم النفس الإجتماعي،غير منشورة،جامعة الجزائر،1992

17- عمر شابي:بعد عشر سنوات من وصول السكان الأوائل إلى علي منجلي، سنوات من المشاكل القديمة تلاحق السكان إلى المدينة الجديدة ،السبت 16 أكتوبر على: http://www.annasronline.com/2010

18-ابراهيم توهامي و آخرون ، نفس المرجع السابق ذكره

19- رداف آمال :اشكال العنف في مدينة قسنطينة ، دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة علي منجلي، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع الحضري، جامعة قسنطينة،2007

20- جريدة الخبر،يوم 13 جانفي 2014،www.elkhabar.com/ar/watan/379579.html

21- عزوز محمد:مشكلات الإسكان الحضاري،المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجا،مذكرة ماجستير،جامعة قسنطينة، 2005

22- السيـــد عبد العالي سيـــد : نفس المرجع السابق ذكره

23-رداف أمال، نفس المرجع

24-للمزيد أنضر الموقع الإلكتروني التالي arabpsynet.com/Archives/OP/OP.Nassar.ChildRight.htm